

# المقابل المالي للعمالة وتأثيره على أهداف رؤية ٢٠٣٠

مرصد قطاع دعم الأعمال  
٢٠١٩م

إعداد  
د. راضي العتوم

## المقابل المالي للعمالة وتأثيره السلبي على أهداف رؤية 2030

فيما يلي توضيح للتأثير السلبي للمقابل المالي على بيئة الاعمال في المملكة العربية السعودية وعلى تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ الخاصة بخفض نسبة البطالة، ورفع نسبة مشاركة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي، ودعم القطاع الخاص ليكون الشريك الحقيقي في توليد وظائف وكذلك على جاذبية المملكة للمستثمر الأجنبي. كما سيتم مقارنة جاذبية الاستثمار في المملكة من خلال تكلفة الضرائب والرسوم مع بعض الدول.

### مقدمة:

تتطلع الحكومة في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية الى ترسيخ قواعد النمو الاقتصادي، وتعزيز الموازنة العامة للدولة اعتمادا على ايراداتها الذاتية. وبهذا تعمل على مراجعة الجدول الزمني لبرنامج تحقيق التوازن المالي ليتحقق التوازن المنشود في عام ٢٠٢٣م، وذلك بالتدرج في تنفيذ الإصلاحات المالية لضمان عدم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي.

وتتوقع وزارة المالية أن يرتفع اجمالي الايرادات من ٦٩٦ مليار ريال عام ٢٠١٧م الى ٧٨٣ ملياراً للعام ٢٠١٨ بمعدل نمو ١١٢%، والى ٨٤٣ ملياراً عام ٢٠١٩: أي بنمو قدره ٧,٧% ثم الى ٩٠٩ مليارات للعام ٢٠٢٠، وبمعدل نمو يبلغ ٥,١% (المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩م). وبهذا، ومع ترشيد النفقات العامة، تتوقع

الحكومة أن يتراجع عجز الموازنة العامة تدريجياً لتحقيق توازننا في العام ٢٠٢٣،  
وكما يتبين بالجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)							
الميزانية العامة المقدرة للمملكة على المدى المتوسط ٢٠١٧-٢٠٢٣م							
البند	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإيرادات	696	783	843	909	955	1049	1138
معدل النمو %		١١٢	٧,٧	٥,١	٥,١	٩,٨	٨,٥
النفقات	926	978	1006	1050	1080	1107	1134
العجز/ الوفر	-230	-195	-163	-141	-126	-58	+4.0
الاحتياطي العام	584	456	411	345	276	267	271
الدين العام	438	555	673	749	805	854	854
المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩م.							

أولاً : سياسات المالية العامة في المدى المتوسط ( تطورات برنامج تحقيق التوازن  
المالي)

يمثل برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠١٧ - ٢٠٢٣ الذي أُقر مع نهاية عام ٢٠١٦م آلية  
لتخطيط السياسة المالية متوسطة الأجل، وذلك بهدف استدامة المالية العامة  
للحكومة وتحقيق ميزانية متوازنة عام ٢٠٢٣. حيث يركز البرنامج على خمسة  
محاور رئيسية تتمثل في التالي:

1- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

2- تصحيح أسعار الطاقة والمياه.

3- تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى.

4- إعادة توجيه الدعم للمستحقين (برنامج حساب المواطن).

5- نمو القطاع الخاص.

وبمنتصف عام ٢٠١٧ تم إقرار المقابل المالي، حيث تم تقسيم المنشآت الى فئتين: فئة المنشآت التي لا يزيد عدد الوافدين بها عن عدد السعوديين، وفئة المنشآت التي يزيد بها العمال الوافدون عن السعوديين. وكانت قيم المقابل المالي للأخيرة هي الأعلى. فتم فرض مبلغ ٢٤٠٠ ريال عن العامل سنوياً للعام ٢٠١٧ ، وجرى زيادته بنسبة ١٠٠% للعام ٢٠١٨ لتصبح ٤٨٠٠ ريال، وبعدها اضافت الحكومة زيادة بنسبة ٥٠% للعام ٢٠١٩ لتصل الى ٧٢٠٠ ريال سنوياً، ثم زادتها بمعدل ٣٣,٣% لتصل الى ٩٦٠٠ ريال للعام ٢٠٢٠ ، كما يتبين من الجدول رقم (٢).

أما للمنشآت التي لا يزيد عدد الوافدين بها عن عدد السعوديين فرضت عليها رسوماً بمقدار ٣٦٠٠ ريال سنوياً للعام ٢٠١٨، ورفعته الحكومة بنسبة ٦٧% تقريباً للعام ٢٠١٩ ليصبح ٦٠٠٠ ريال سنوياً، ثم زادته بنسبة ٤٠% للعام ٢٠٢٠ ليصل الى ٨٤٠٠ ريال سنوياً، كما يتضح بالجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) المقابل المالي عن كل عامل وافد						
اذا كان عدد العمالة الوافدة يزيد عن عدد العمالة السعودية			اذا كان عدد العمالة الوافدة لا يزيد عن عدد العمالة السعودية			تاريخ تنفيذ القرار
معدل الزيادة	سنوي	يومي	معدل الزيادة	سنوي	يومي	
-	2400	6.6	-	0	0	01/01/2017
100%	4800	13.3	-	3600	300	01/01/2018

50%	7200	20	66.7%	6000	500	01/01/2019
33.3%	9600	26.6	40%	8400	700	01/01/2020
المصدر: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المقابل المالي في رخص العمل، ديسمبر ٢٠١٧م.						

وفي واقع الأمر، فإن من يتحمل هذه المبالغ الإضافية هو المستهلك النهائي، سواء المواطن على شكل رفع أسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع التكاليف، أو الحكومة في عقودها مع القطاع الخاص جرّاء ارتفاع أسعار الخدمات والسلع. أمّا الوافد وصاحب العمل فسوف يتحملان جانبين من زيادة التكاليف، الأولى جرّاء الرسوم الإضافية على العمال وعلى مرافقيهم، والثانية ارتفاع تكاليف المعيشة جرّاء ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، والرسوم المختلفة على الخدمات الحكومية.

تتفهم غرفة الرياض المبادرات الحكومية المقترحة ضمن أطر وبرامج التخطيط المالي والاقتصادي الكلي للمملكة، والتي شملت العديد من برامج الدعم والتحفيز لقطاعات حيوية واستراتيجية، والتي تشمل ١٤ مبادرة غاية بالأهمية (المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩م) وهي:

١. إعادة الرسوم المسددة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢. الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
٣. رفع رأس مال صندوق برنامج كفالة
٤. دعم الشركات المتعثرة
٥. صندوق دعم المشاريع
٦. أجهزة التكييف عالية الكفاءة
٧. القروض السكنية المدعومة

٨. إطلاق برنامج تحفيز الصادرات
٩. تعزيز تمويل الصادرات
١٠. صندوق الاستثمار الجريء الحكومي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة
١١. برنامج الاستثمارات الضخمة
١٢. صندوق تحفيز النطاق العريض والألياف البصرية
١٣. صندوق تحفيز تقنية البناء
١٤. حساب المواطن

كما تقدّر غرفة الرياض المبادرات الحكومية الخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص والتي جاءت بالمبادرات التالية:

١. منصّة مرئيات القطاع الخاص : والتي تهدف الى ايجاد منصة تواصل مستمرة على الإنترنت مع القطاع الخاص.
٢. ورش عمل القطاع الخاص: بهدف مأسسة ورش العمل وإعدادها سنوياً للتواصل المباشر بين القطاعين الحكومي والخاص.
٣. المؤتمرات الوزارية المفتوحة: ليتم إطلاق مؤتمرات مفتوحة في الغرف التجارية بحضور وزراء وكبار المسؤولين مدعومة بفريق عمل برئاسة وزارة التجارة والاستثمار وعضوية: الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.

### ثانياً: الهدف من قرار فرض رسوم العمالة

كان الهدف من المقابل المالي كما أعلن في بدايته هو رفع تكلفة العامل الوافد ليصبح الموظف السعودي مشجعاً ومغرياً لتوظيفه، وبالتالي تقليل نسبة البطالة، والهدف الآخر هو استعمال هذه المبالغ في تدريب العاطلين عن العمل من أجل توظيفهم، هذا اضافة الى دعم الخزينة العامة للدولة وصولاً الى توازن الموازنة العامة.

هدفت الحكومة من إطلاق برنامج التوازن المالي إلى تحقيق موازنة متوازنة بحلول عام ٢٠٢٣ خلال محاور عدة أهمها تعزيز استدامة الإيرادات العامة غير النفطية، وترشيد الإنفاق، وإلغاء بعض برامج الدعم غير الموجه بقصد تمكين المواطنين من ضبط وترشيد استهلاكهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار استمرارية النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

وقد بدأت الحكومة بترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية، وإعادة النظر ببعض النفقات المتكررة كالبدلات والعلاوات للموظفين، وإصلاح أسعار الطاقة، من أجل تعزيز وضع المالية العامة، ثم جاء قرار زيادة الرسوم على العمالة الوافدة وعلى المرافقين ليكون ظهيرا لبرنامج الحكومة الهادف إلى تعزيز التوازن المالي.

وضمن هذا الاطار، فإن القطاع الخاص يرحب في تحمّل مسؤولياته الوطنية من أجل تحقيق برنامج التوازن المالي للدولة، إلا أنه يرى أن قرار زيادة الرسوم على العمالة الوافدة، وعدم مشاركة القطاع الخاص في صنعه، وكذلك عدم توافر بديل محلي جاهز من العمالة الوطنية يستطيع أن يحلّ محلّ العمالة الوافدة في الوقت الراهن قد جعل الموقف أكثر صعوبة على قطاع الأعمال للتكيف السريع معه.

ومما يجدر ذكره، ورغم تبرير وزارة العمل بأن على مؤسسات الأعمال تطوير التكنولوجيا المستخدمة لتخفيض تكاليفها التشغيلية وخاصة تكاليف العمالة، فإن هذا أمر يصعب تحقيقه في الواقع العملي، حيث خلصت دراسة ميدانية لمرصد القطاع الخاص بغرفة الرياض أن أهم أسباب عدم قدرة القطاع الخاص على تقليل تكاليفه بشكل يمكنه تعويض فرض الرسوم على العمالة وعلى المرافقين هي التالي (المصدر: مرصد قطاع الأعمال، دراسة الآثار المتوقعة لبرنامج التوازن المالي على أداء القطاع الخاص، ٢٠١٨م):

١. أن نسبة ٤٧% من العاملين بالاقتصاد يعملون بقطاعات كثيفة العمالة كقطاعات الخدمات، والمقاولات، وتجارة التجزئة، وبالتالي لن يؤدي احلال المكائن محلّ العمال الى تخفيض يذكر في عدد العمال وبالتالي كلفتهم.

٢. ارتفاع كلفة الأتمتة والتكنولوجيا، حيث لا يمكن لصاحب عمل أن يستغني عمّا لديه من معدات ذات كلفة عالية من أجل تخفيض جزئي وغير مضمون لتكاليف التشغيل، فخسارته لرأسماله أعلى بكثير مما يتوقع توفيره في المدى المتوسط، وحتى البعيد.

### لذا تنوع الدراسة ما يلي:

١. ارتفاع تكاليف الإنتاج خلال فترة تنفيذ التوازن المالي، وزيادة الأعباء على مؤسسات الأعمال وخاصة على المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة.
٢. تراجع مستوى تشغيل الوافدين، وكذلك السعوديين، مما سيزيد من نسب البطالة الفعلية بين السعوديين عن مستواها الحالي.
٣. لوحظ أن الشركات الكبيرة قد قلّصت عدد فروعها، كما تم تسجيل إغلاق سجلات بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسباً للظروف المرتقبة والرسوم والضرائب المتوقعة.

### ثالثاً: الإيرادات المتوقعة من فرض رسوم العمالة الوافدة والمقابل المالي

تقدر الإيرادات من رسوم العمالة الوافدة ورسوم المقابل المالي بمبلغ ٢٤ مليار عام ٢٠١٨م، وترتفع إلى ٤٤ مليار للعام ٢٠١٩م، ثمّ تصل إلى ٦٥ مليار للعام ٢٠٢٠م، كما يبينه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)	
الإيرادات المتوقعة من رسوم العمالة الوافدة	
السنة	الإيرادات بالمليار



1.0	2017
24.0	2018
44.0	2019
65.0	2020
المصدر: المديرية العامة للجوازات، ٢٠١٩م.	

#### رابعاً: تأثير القرار على القطاع الخاص وعلى أهداف الرؤية

١. هذا القرار إضافة الى قرارات أخرى، مثل رفع أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة والمقابل المالي والتي سحبت سيولة تزيد على ٢٠٠ مليار ريال سنوياً من السوق، أدت الى رفع التكاليف التشغيلية للشركات، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلك؛ مما أدى الى اغلاق شركات وتسريح موظفيها سواء سعوديين او غير سعوديين.

وعلى الرغم من أن معدل البطالة الرسمي يُشير الى انخفاض بنسبته لعام ٢٠١٩ حيث انخفض الى (١٢,٥%) عن عامي ٢٠١٨ (بمعدل ١٢,٧%) و٢٠١٧م (حيث كان بمعدل ١٢,٨%)، إلا أن الحال الواقعي قد يكون غير ذلك، فالمؤشرات التنموية ومؤشرات سوق العمل تدلّ على تغييرٍ بهيكل العمل، وتزاويد بأعداد العاطلين عن العمل وليس تراجعها.

والجدول رقم (٤) يؤكد على مجموعة من الحقائق لسوق العمل أهمها:

❖ تراجع عدد المشتغلين للعاملين السعوديين خلال عام ٢٠١٨ عن العام ٢٠١٧ بمقدر 52,647 عاملاً؛ أي نقص فعلي بالتوظيف للسعوديين، وهذا يعني انتهاء عمل أو تسريح العاملين القائمين على رأس عملهم. ومما يزيد الأمر سوءاً، اذا اضفنا الخريجون الجدد لسوق العمل، فالأمر يدل على زيادة نسبة البطالة وليس تراجعها.

❖ تراجع عدد المشتغلين غير السعوديين عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق بمقدار 987,876 عاملا، وهذا تزامن مع تراجع تشغيل السعوديين، مما يعني العلاقة الطردية بين تشغيل الوافدين وتشغيل السعوديين وبقائهم بسوق العمل، فالرسوم الجديدة أدت الى طرد العاملين السعوديين وغير السعوديين في آن معا من سوق العمل.

❖ هناك قضية هامة وهي، أنه قد أعيد تغيير هيكل سوق العمل، فتمّ تحويل العمال غير السعوديين وتسجيلهم رسميا من العمل بالمنشآت الى العمل المنزلي؛ وذلك للتهرب من الرسوم، حيث العمالة المنزلية معفاة من الرسوم.

ولهذا تشير البيانات الرسمية الى أن أعداد العاملين بالمنازل (وجميعهم غير سعوديين) قد ارتفع من 2,412,673 عام ٢٠١٧ الى 2,454,742 عام ٢٠١٨، كما ارتفع خلال ثلاثة الشهور الأولى من العام ٢٠١٩ الى 2,863,697 عاملا أي بمقدار 408,955 عاملا اضافيا بالمنازل للربع الأول من العام ٢٠١٩م.

الجدول رقم (٤)			
أبرز مؤشرات سوق العمل السعودي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩م			
البيان/ المؤشر	الربع الرابع 2017	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019
المشتغلون السعوديون	3,163,846	3,111,199	3,112,029
الزيادة/ النقص / التوظيف	-	- 52,647	+ 830
العمالة المنزلية (جميعهم وافدون)	2,412,673	2,454,742	2,863,697
الزيادة/ التغير	-	+42,069	+ 408,955

9,653,212	9,429,419	10,417,295	المشتغلون غير السعوديين
+ 223,793	- 987,876	-	الزيادة/ النقص/ التوظيف
% 12.5	% 12.7	% 12.8	معدل البطالة بين السعوديين
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسوحات القوى العاملة، ٢٠١٧-٢٠١٩م.			

٢. اضطرت شركات كبرى أرباحها بالمليارات وتملك الحكومة جزء منها، الى الغاء اقسام ووظائف وفتح مكاتب خارج المملكة في مصر والأردن لخدمة العملاء. حتى الشركات الصغيرة والمكاتب الهندسية اضطرت الى افتتاح مكاتب في مصر والأردن لتفادي المقابل المالي. وبالتالي أصبحت الشركات السعودية تخلق وظائف في دول أخرى.

٣. القرار تم فرضه على جميع الوظائف المهنية والصناعية المتخصصة والتي نادرا ما يتوفر عمالة ماهرة سعودية، هذا اضافة لعدم رغبة السعوديين بالأعمال الدنّيا مثل عمال النظافة وغيرها، ولذلك هذا التعميم لا يخدم الهدف الأساسي من القرار وهو سعودة الوظائف، فمن المستحيل سعودة جميع الوظائف لسببين:

- عدم قبول الموظف السعودي العمل كعامل نظافة او أي وظيفة دنّيا.
- عدم وجود عدد كافٍ من العاطلين عن العمل لشغل 9.6 ملايين وظيفة ومهنة يشغلها العمال الأجانب.

٤. تم عمل مسح استطلاعي لعدد ٤٩١ شركة حول تكلفة المقابل المالي كنسبة من صافي أرباحها لعام ٢٠١٨، حيث خلص الاستطلاع الى التالي:

- ٢. ٥٪ من الشركات يشكل المقابل المالي لها أكثر من ٧٠٪ من صافي أرباحها.
- ١. ٢٪ من الشركات يشكل المقابل المالي ٦١-٧٠٪ من صافي أرباحها.
- ١. ٢٪ من الشركات يشكل المقابل المالي ٥١-٦٠٪ من صافي أرباحها.

■ ١. ٨٪ من الشركات يشكل المقابل المالي ٤١-٥٠٪ من ارباحها.

٥. وفي استطلاع رأي لمرصد قطاع الأعمال بغرفة الرياض شمل (٦١٨) منشأة من منشآت القطاع الخاص للوقوف على اهم أسباب تعثر مؤسسات الاعمال الخاصة (المصدر: مرصد قطاع الأعمال، غرفة الرياض، نتائج استطلاع رأي حول أسباب تعثر مؤسسات الاعمال بالقطاع الخاص، ٢٢ ربيع الاول ١٤٤٠هـ)، فقد اظهرت النتائج أن أسباب التعثر تكمن فيما يلي:-

☒ واجهت ٩١٪ من المنشآت نوعاً من انواع التعثر جرّاء فرض الرسوم الجديدة.

☒ تبين أن أهم أسباب التعثر لشركات القطاع الخاص تتمثل ب:  
أ) مطالبات مكاتب العمل، حيث تعاني ما نسبته ٣٨٪ من المنشآت من ارتفاع تلك المطالبات.

ب) ارتفاع تكاليف الاجراءات الحكومية، اذ يرى ما نسبته ١٧٪ من اجمالي عدد المنشآت أن طول الاجراءات وتعقدها هو سبب هام لتعثرها.

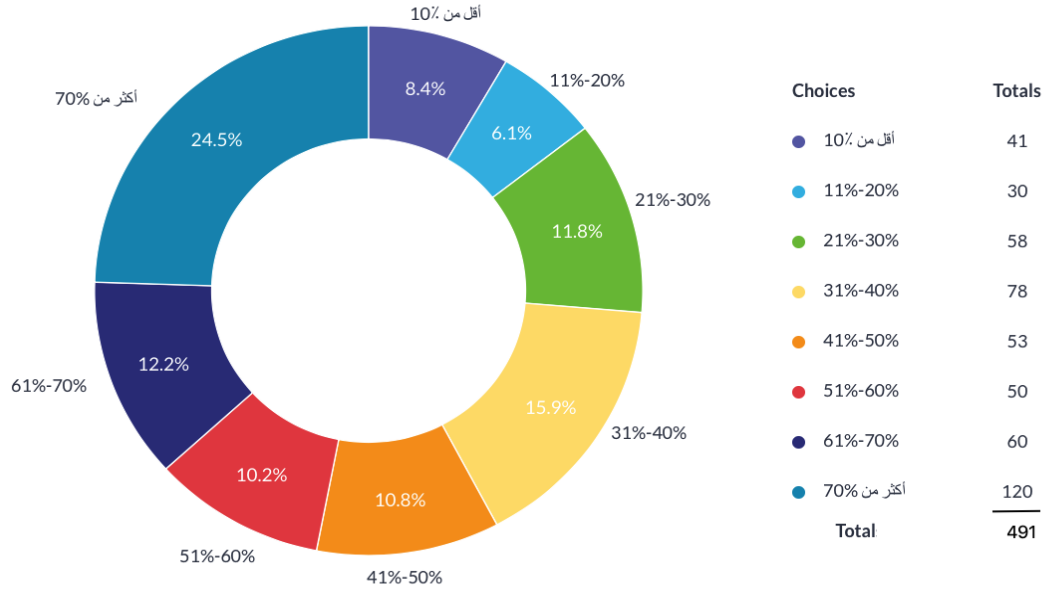
☒ وكنتيجة مباشرة لفرض الرسوم، فقد بلغت نسبة المنشآت التي أغلقت بسبب الظروف السائدة ١٦٪ من اجمالي عدد المنشآت.

وفي تحليل لأثر فرض الرسوم على العمالة، فيبين الشكل التالي كلفة المقابل المالي ورسوم العمالة نسبة الى ارباح الشركات.

١. وكخلاصة، وُجِدَ أن حوالي ٤٧٪ من المنشآت شكّلت رسوم العمالة والمقابل المالي التي تدفعها للحكومة أكثر من نصف أرباحها.

Q1

ما هي نسبة المقابل المالي ورخص العمالة من صافي ارباح منشأتك لعام ٢٠١٨  
Multiple Choice



٢. وعموماً، فإن المستثمر الأجنبي عند تأسيس نشاطه في المملكة سيدفع ضريبة دخل ٢٠٪ مثلها مثل بقية الدول الأجنبية ولكن يضاف لها المقابل المالي مما يعني بأنه سيتحمل بالمتوسط ٤٠-٦٠٪ من أرباحه كرسوم وضرائب، مما يعني عزوف المستثمر الأجنبي عن الدخول في السوق السعودي واستبداله بدبي او البحرين.

٣. الفرق بين ضريبة الدخل وبين المقابل المالي، أن ضريبة الدخل لا تدفعها الشركات في حالة وجود خسائر او عدم تحقيق أرباح، بينما المقابل المالي الشركات مجبرة على دفعه سواء رابحه او خاسرة مما سيضطرها للاستدانة او الإفلاس؛ من هنا تأتي خطورة فرض رسوم وضرائب تشغيلية على منؤسسات الأعمال.

٤. وكمؤشر، فإن الدول التي تميّزت بأعلى ترتيب في مؤشر سهولة الأعمال لم تكن تفرض رسوماً على العمالة مثل سنغافورة، وبريطانيا، وكما يتضح بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)			
مقارنة رسوم العمالة وضريبة صافي الدخل			
الدولة	ضريبة صافي الدخل للأجنبي %	رسوم العمالة	الترتيب في مؤشر سهولة الأعمال
سنغافورة	17%	0	2
المملكة المتحدة - بريطانيا	19%	0	9
الامارات العربية المتحدة	0%	1200	11
مملكة البحرين	0%	1750	62
المملكة العربية السعودية	20%	7200	92

### خامساً: الخلاصة

١. رسوم المقابل المالي تؤثر سلباً على نسبة تشغيل الايدي العاملة السعودية.
٢. رسوم العمالة تؤدي حتماً الى رفع التكاليف على الشركات مما يقلل من ربحيتها وقد تؤدي الى خسارة لبعضها، وخروجها من السوق. وهذا لا يخدم أهداف الرؤية ٢٠٣٠ بل النتائج تأتي بعكس طموحاتها.
٣. فرض الرسوم والضرائب تقلل من جاذبية الاستثمار في المملكة من قبل المستثمر الأجنبي سواء في تأسيس نشاطه او الدخول في سوق الأسهم السعوديين وهذا بعكس أهداف وتوجه الرؤية.

٤. الضرائب والرسوم تفرض عائقا وأعباء أكبر على تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة، وهذا عكس ما تهدف له رؤية المملكة ٢٠٣٠ في رفع مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة.
٥. أدت الضرائب والرسوم الجديدة الى دفع الشركات الى خلق وظائف خارج المملكة لخدمة الشركات داخلها، وهذا يعني مزيدا من البطالة فيما بين السعوديين.

### الحلول والمرئيات المقترحة:

- ❖ إعادة النظر بالمقابل المالي ليكون ٢٤٠٠ ريال سنويا بحد أقصى، كما في السابق وعلى جميع العمالة، أو
- ❖ اقتصار المقابل المالي فقط على الوظائف القابلة للسعودة والتي رواتبها تزيد على ٤٠٠٠ ريال شهريا.

### المصادر والمراجع

١. وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩م.
٢. المصدر: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المقابل المالي في رخص العمل، ديسمبر ٢٠١٧م.
٣. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسوحات القوى العاملة، ٢٠١٧-٢٠١٩م.
٤. مرصد قطاع الأعمال، دراسة الآثار المتوقعة لبرنامج التوازن المالي على أداء القطاع الخاص، ٢٠١٨م.
٥. مرصد قطاع الأعمال، غرفة الرياض، نتائج استطلاع رأي حول أسباب تعثر مؤسسات الاعمال بالقطاع الخاص، ٢٢ ربيع الاول ١٤٤٠هـ.
٦. المديرية العامة للجوازات، ٢٠١٩م.